

مجلة أنثروبولوجية (الأوبان) المجلد 21 العدد 01 2025/01/05

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

دور المنظومة القيمية والدينية في إنتاج النموذج الموصوم من العمل النسوي
المرأة الشرطية أنموذجا

**The role of the religious and value system in producing the stigmatised
model of feminist work**

Women Police Officers as an Example

باباخالي حاجة فاطمة^{1*}

¹ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان - الجزائر -

hadjafatma.babakhali@univ-tlemcen.dz

مخبر المؤسسة الصناعية والمجتمع في الجزائر

بوزيدي رجاء²

² المركز الجامعي نور البشير البيض - الجزائر -

bouzidiradja@hotmail.com

تاريخ القبول: 2024/11/16

تاريخ الاستلام: 2024/10/09

ملخص:

شهدت قضية العمل النسوي في المجتمع الجزائري تحولاً ملحوظاً، حيث أصبح النشاط المأجور للنساء أمراً مقبولاً بشكل متزايد ولم يعد عملها موضوعاً للرفض، لكن في المقابل نجد مهن أخرى لا زالت تواجه مشكلة الرفض الضمني كعمل المرأة في قطاع الأمن الذي يدخل ضمن دائرة الوصم الاجتماعي. حيث تستهدف هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على التداخل بين الموروث الثقافي والموروث الديني في تمثيلات الأفراد حول مهنة المرأة الشرطية ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء دراسة ميدانية شملت 30 مبحوث من ولاية معسكر، بالاعتماد على تقنية المقابلة، حيث تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن هذا الرفض لا علاقة له بالجنس أو المستوى التعليمي بقدر ما هو متعلق بتحفظات دينية وثقافية فرضتها عملية التنشئة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المنظومة القيمية؛ المنظومة الدينية؛ النموذج الموصوم؛ العمل النسوي؛ المرأة الشرطية.

* المؤلف المرسل: باباخالي حاجة فاطمة، الإيميل: hadjafatma.babakhali@univ-

tlemcen.dz

Abstract

The issue of women's work in Algerian society has undergone a remarkable transformation, as women's paid work is increasingly accepted and no longer subject to rejection. However, other professions still face implicit rejection, such as women's work in the security sector, which falls within the circle of social stigmatisation. This paper aims to shed light on the intersection of cultural and religious heritage in individuals' representations of the police profession.

To achieve this goal, a field study was conducted with 30 respondents from the governorate of Camp, using the interview technique. Through this study, we found that this rejection is not so much related to gender or educational level as it is to religious and cultural reservations imposed by the process of socialisation.

Keywords: value system; religious system; stigmatised model; feminist work; policewomen.

المختن:

مقدمة:

لطالما كانت مؤسسة الأسرة في الجزائر تقسم الأدوار بين أعضائها على أساس النوع وبالتالي ربطت الأعمال المنزلية بالمرأة، فيما أعطت الأعمال الخارجية للرجل، بما يعرف بالتقسيم التقليدي للعمل في الأسرة الجزائرية وهذا التقسيم صدر عن ضمير جمعي نابع بالأساس من الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري مع وجود تعدد في مصادر الدخل للأسرة، ذلك ما أثر في التمثيلات الاجتماعية حول المرأة العاملة خارج بيتها وقوبلت هذه الظاهرة في الكثير من الأحيان بالرفض الاجتماعي وذلك بسبب ربطها بمسألة الشرف، وهو ما ينعكس في الفصل بين الفضاءات وتقسيم المهام. خاصة في نمط الأسرة الممتدة التي كانت تشكل عصبية، "حيث يعتبر هذا المفهوم محاط بمجموعة من المفاهيم الفرعية التي لها علاقة مباشرة بديناميات المجتمع مثل النسب، الاحترام، الشرف، الحلف، الولاء، الرئاسة، وغيرها من المفاهيم الأخرى (مصطفى بوتفنوشت، 1984، ص51).

حيث انتقلت الأسرة الجزائرية من نمط الأسرة الممتدة التي تتكون غالبا من 20 إلى 60 فرد حسب الباحث بوتفنوشت مصطفى إلى الأسرة النووية التي تتشكل من الزوج، الزوجة والأبناء، وهذا راجع لعدة تحولات، أهمها تحول نمط الإنتاج من الزراعي إلى الصناعي، مما أدى بانتقال الأفراد إلى المدن وتشكيلهم لأسر منعزلة عن "العائلة الكبيرة"، كثرة الصراعات بين الأفراد، وغيرها.

كان نتيجة هذه التحولات الاجتماعية ارتفاع نسبة العمل النسوي بشكل كبير ما جعل المجتمع الجزائري يعيد النظر في عدة قيم منها؛ مسألة التقسيم التقليدي للعمل داخل الأسرة وخارجها، واعتبار المرأة فاعل مهم في تحقيق العملية التنموية في المجتمع.

لقد أصبح ولوج المرأة الجزائرية للعمل واقع تعرفه مختلف التنظيمات كالشرطة، القضاء، المدارس، الجامعات وغيرها من التنظيمات، إلا أن خروجها هذا ارتبط ارتباط وثيق بالأعراف والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع، حيث فرضت هذه القيم والعادات عمل المرأة في قطاع الصحة والتعليم، ولا زال لم يتهياً لرؤيتها في زي الشرطة، تقوم بواجبات ميدانية، تقف لتنظم حركة المرور، التحقيق، التفتيش وغيرها من المهام الميدانية التي تتم ليلاً...

هذا ليس حكماً قيمياً إنما، واقع تدعمه إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، ففي سنة 2019 كان عدد النساء المشتغلات 2.062.000 امرأة والتي تشكل (18.3%) من إجمالي القوى العاملة، حيث كان معدل العمل سنة 2019 (37.4%) متوزعاً هذا المعدل (13.8%) للنساء و(60.7%) للرجال، والشيء الملاحظ أن هناك فوارق بين الجنسين، حيث أن عمل المرأة يتركز في الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة (45%) من مجموع الوظائف وفي الإدارة العامة بنسبة (14%) (الديوان الوطني للإحصائيات، 2019)، عكس مهن أخرى التي لا تتجاوز نسبتها (10%) وهو حال مهنة المرأة الشرطة، وهذا ما يفسر وجود مهن مرغوبة اجتماعياً يحذ ولوج المرأة إليها كمجال التعليم والصحة، ومهن غير مرغوبة اجتماعياً كمهنة المرأة الشرطة التي مازالت مرتبطة بالمنظومة القيمية للمجتمع الجزائري، لذا ارتأينا طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم المنظومة القيمية والدينية في إنتاج النموذج الموصوم في قطاع الأمن الشرطية أم نموذجاً؟ وللإجابة عن هذا التساؤل تم تحديد الفرضية التالية :

- ترفض المنظومة القيمية والدينية العمل الليلي والاختلاط بين الجنسين في قطاع الأمن.
 - يعمل اختيار المرأة للمهن الذكورية على إنتاج نموذج اجتماعياً موصوماً.
- تتمثل أهمية هذا الموضوع كونه يتجلى في إطار الدراسات التي تكتسب راهنية من الوجهة العملية، ففي ظل الإصلاحات الجديدة التي تدعو إلى تمكين المرأة وبالتالي منحها مصادر القوة لتكون عنصراً فعالاً

ومؤثرا في المجتمع، لا زالت هناك رواسب ثقافية واجتماعية تحول دون المساهمة الفعلية للمرأة في سوق العمل من خلال دفعها للعمل في قطاعات معينة دون أخرى.

حيث تستهدف هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على التداخل بين الموروث الثقافي والموروث الديني في تمثيلات الأفراد حول مهنة المرأة الشرطية، حيث تبرز هنا سلطة الأعراف والتقاليد كعامل رئيسي يُحدّد مدى قبول المرأة في المجال المهني ونوعية الوظائف التي يُسمح لها بممارستها.

أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

1 مفاهيم الدراسة:

تكتسي المفاهيم في العلوم الاجتماعية أهمية كبيرة وذلك لما تحمله من دلالات تعكس التوجه النظري والإمريقي، ومن هذه المفاهيم:

- العمل: "توفير الجهد الجسماني، العقلي والعاطفي اللازم لإنتاج السلع والخدمات، سواء للاستهلاك الشخصي، أو لكي يستهلكها الآخرون، وينقسم العمل المنتج إلى ثلاث فئات رئيسية: هي النشاط الاقتصادي أو العمالة، الأنشطة المنزلية غير مدفوعة الأجر وكذلك أنشطة قضاء وقت الفراغ، والخدمات التطوعية التي يقدمها الفرد لمجتمعه المحلي". (جوردون مارشال، 2000، ص1034).

انطلاقاً مما سبق نستخلص أهمية العمل سواء للرجل أو المرأة باعتباره حق من حقوقهما، حيث اعتبره مالك بن نبي الوسيلة الوحيدة التي تخرج الأشياء من عالم الأفكار لتنزلها إلى أرض الواقع إذ يقول "العمل وحده هو الذي يخط مصير الأشياء في الإطار الاجتماعي. وعلى الرغم من أنه ليس عنصراً أساسياً كالإنسان والزمن والتراب، إلا أنه يتولد من هذه العناصر الثلاثة لا من الخطب الانتخابية أو الوعظية" (مالك بن نبي، 1987، ص114).

- النموذج الموصوم: لتعريف هذا المفهوم ينبغي علينا أولاً توضيح ما المقصود بالنموذج؟ وماذا نقصد بالموصم ثم نقدم مفهوم إجرائي له.

- النموذج MODEL: عرف هذا المصطلح تعريفات مختلفة، تختلف حسب كل باحث ومنهجية الفكرية:

حيث يعرف لغة: النَمُودَجُ بفتح النون مثال للشيء، معرَّبٌ، نَط أو شكل أو طراز أو بناء أو تصميم أو مثال يقتدى به أو يحتذى به ("الفيروز آبادي مجد الدين، 2008، ص1651).

يعرفه جوردون مارشال في موسوعة علم الاجتماع : أطلق علماء الاجتماع على هذا المصطلح معان متعددة ومختلفة، ففي بعض الحالات استخدم باعتباره مرادفا للنظرية، في حالات أخرى استخدم للإشارة إلى نسق من المفاهيم المجردة عند مستوى أكثر عمومية من النظرية، حيث تهدف النماذج إلى تبسيط الظواهر كمساعدة في عملية الصياغة المفاهيمية والتفسير (جوردون مارشال، 2000، ص1545). إذن فالنموذج من خلال ما سبق هو تتبع الخصائص المشتركة وتصنيفها بناء على تلك الخصائص.

- الوصم :هي سمات جسدية أو اجتماعية ينظر إليها باعتبارها تحط من قدر الشخص أو إنها مستنكرة اجتماعيا، فتؤدي إلى خزي والابتعاد الاجتماعي أو التمييز، حيث وقعت دراسات علم الاجتماع للوصمة ولعملية الوصم أكثر داخل مدرسة التفاعل الرمزي من خلال أعمال غوفمان من خلال دراسته كيف تعمل عمليات الوصم لتنتج التمييز ودرس أيضا كيف يرد الشخص الموصوم الفعل (انتوني غيدنز، 2018، ص102).

- المرأة الشرطية: هي تلك المرأة التي تعمل في إحدى فروع القوى الأمنية أو الشرطة. وتتضمن مهامها حفظ النظام والأمن العام.

- مفهوم إجرائي النموذج الموصوم للمرأة الشرطية: هو الصورة النمطية أو التصور السلبي الذي يعتمد عليه الأفراد بشأن عمل المرأة في مجال الشرطة. يتمثل هذا النموذج في تمثيلات الأفراد حول هذه المهنة، يتأثر هذا النموذج بالعوامل الاجتماعية والدينية.

2منهج الدراسة:

يرتبط اختيار المنهج بموضوع الدراسة، حيث أن كل دراسة تعتمد على منهج علمي قصد الوصول إلى نتائج. وبما أن هذا البحث يعتمد بصورة أساسية على فهم وتفسير العامل الديني والاجتماعي في تشكيل وإنتاج نموذج موصوم اعتمدنا على منهج البحث الميداني الذي يعرف على أنه "طريقة تناول موضوع بحث بإتباع إجراءات تفصي مطبقة على مجتمع بحث" (موريس أنجرس، 2004، ص106) وذلك بالاعتماد على تقنية المقابلة من أجل الحصول على بيانات ومعطيات أكثر عمقا لتحليل الظاهرة، والتي قمنا بتطبيقها على مجموعة من المبحوثين، حيث احتوت المقابلة على مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تجلت لنا أثناء مقابلة المبحوثين.

3 عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في العينة العمدية أو القصدية وهي العينة التي يعتمد الباحث فيها أن تكون معينة ومقصودة لاعتقاده أنها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا "(رشيد زرواتي، 2002، ص197) اعتمدنا في هذه الدراسة على عينة 30 مبحوث موزعة بين 20 ذكور و10 إناث في ولاية معسكر بداية من شهر أفريل 2024.

4 وصف خصائص المبحوثين:

الجنس:

الجدول 1: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	
66.66%	20	ذكور
33.33%	10	إناث
100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقنية المقابلة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث في مجتمع البحث، وذلك بنسبة (66.66%) للذكور مقابل (33.33%) للإناث، إن هذا الوصف الرقمي يجعلنا نقف لدى مسألة "هوفستاد" في دراسته أبعاد الثقافات الوطنية في الشركات المتعددة الجنسيات، من خلال ذكره لعنصر الذكورية في مقابل الأنثوية وتعلق بتوزيع الأدوار من مجتمع إلى آخر، حسب معطى النوع الاجتماعي (عائشة التايب، 2011، ص 73)، إن هذا الوصف ينطبق نوعا ما مع خصوصية المجتمع الجزائري التي لازالت تحتفظ ببعض قيم الهيمنة الذكورية وهو ما ظهر جليا في فئة الدراسة.

السن:

الجدول 2: يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

النسبة المئوية	التكرار	
33,33%	10	35-26 سنة
30%	9	45-36 سنة
20%	6	55-46 سنة
16.6%	5	أكثر من 55 سنة
100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقنية المقابلة.

إن الاتجاه العام لتوزيع مفردات مجتمع البحث حسب السن في الجدول أعلاه سجل لدى فئة المبحوثين من أعمار سنة 35-26 سنة بنسبة (33.33%) لتليها الفئات الأخرى، بالنسبة لفئة العمرية 45-36 سنة التي مثلت نسبة من مجتمع البحث (30%)، لتليها الفئة 55-46 سنة بنسبة (20%)، ثم تأتي آخر نسبة لأكثر من 55 سنة بنسبة (16.6%)، قد أخذنا مؤشر السن لمعرفة أثر التغير الاجتماعي على التمثيلات حول عمل المرأة الشرطية.

المستوى التعليمي:

الجدول 3: يبين المستوى التعليمي للمبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	
13.33%	4	ابتدائي
20%	6	متوسط
23.33%	7	ثانوي
40%	12	جامعي
40%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقنية المقابلة

إن الاتجاه العام لتوزيع مفردات مجتمع البحث حسب المستوى التعليمي في الجدول أعلاه سجل لدى فئة المبحوثين من مستوى تعليمي جامعي بنسبة (40%) لتليها الفئات الأخرى، بالنسبة للمستوى ثانوي مثلت نسبة من مجتمع البحث (23.33%)، لتليها فئة من مستوى متوسط بنسبة (20%)، ثم تأتي آخر نسبة من مستوى ابتدائي بنسبة (13.33%)، قد أخذنا مؤشر المستوى التعليمي لمعرفة أثره على التمثيلات حول عمل المرأة الشرطية.

ثانيا :عمل المرأة بين ثنائية التقليد والتغيير

1 موقف المبحوثين من عمل المرأة:

من خلال تصريحات المبحوثين يتضح أنهم مؤيدون لعمل المرأة وهذا ما يؤكد على تغير المجتمع الجزائري وتقبله لفكرة عمل المرأة، نبدأ بداية بالأسرة التي تغيرت في بنيتها وتحولها من أسرة ممتدة يتحكم فيها الجد أو كبير السن إلى أسرة نووية يتساوى الجميع فيها من حيث المسؤولية وحرية التعبير، كل هذا أثر على تغيير التمثيلات حول عمل المرأة، وبفضل التنشئة الاجتماعية التي غرست قيم جديدة عن قيم الأسرة التقليدية الممتدة. وهذا ما أكدّه الباحث "مصطفى بوتفنوشت" في كتابه "العائلة الجزائرية" الأسرة الجزائرية" لم تعد تلك الأسرة الكبيرة التي تعيش فيها كنفها عدة أسر زواجية، فالأبناء الآن بعد زواجهم ينتقلون عن العائلة الكبيرة فتحولت العائلة الجزائرية تدريجيا إلى أسر نووية. " (مصطفى بوتفنوشت، 1984، ص 37)، يقول المبحوث (أنثى، 35 سنة) "اليوم نشهد تغير كبير كل واحد يقوم نفسه الرجل والمرأة لازم يتعاونوا مع بعض". وكذا المبحوث (أنثى، 28 سنة) "المسؤولية يتقاسمها الرجل والمرأة، فالشخص الواحد لا يقدر على التكفل بجميع المصاريف من مأكّل، ملابس، مصاريف الكهرباء وإذا كان هناك أبناء فالمصاريف تزيد سواء بتعليمهم، الدروس الخصوصية.

في حين كانت هناك فئة قليلة معارضة لعمل المرأة تقدر بنسبة (16%) فهي ترى أن مكان المرأة البيت ورعاية الأبناء، حيث نجد هذا التصور عند بعض الأسر المحافظة، التي اعتبرت خروج المرأة للعمل هو منافي لتعاليم الدين الإسلامي وعصيان لتقاليد المجتمع، نتحدث هنا عن روااسب ثقافية وفهم مجتمعي للدين نتيجة تفسيرات وتأويلات ترسخت في شخصية الفرد بفضل عملية التنشئة الاجتماعية وانتقلت من جيل إلى جيل .

2 المجالات المناسبة لعمل المرأة:

من خلال استجواب المبحوثين حول مجالات العمل المناسبة للمرأة أدلى المبحوثين في المرتبة الأولى بقطاع التعليم، وهذا حسب رأيهم يعود لطبيعة هذه المهنة، وأنها تتناسب مع شخصية المرأة وطبيعتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تتعارض هذه المهنة مع ماهو متعارف عليه اجتماعيا، ثقافيا ودينيا، بينما احتل المجال الصحي المرتبة الثانية ويرجع هذا حسبهم أن هذه المهنة تناسب أيضا شخصية المرأة، لكن هنا يتدخل مؤشر هام وهو العمل الليلي ما يفتح باب الجدل والنقاش، أما المجال الأمني فهو مرفوض، وهذا حسبهم ينافي طبيعة المرأة، فهي غير قادرة على مزاوله هذه المهنة بحكم طبيعتها الضعيفة، ضف إلى ذلك قضية نزاع الحجاب وعدم تستر المرأة في هذا الزي والعمل ليلا، حيث جاء في تصريح المبحوثين (ذكر، 28 سنة) "مهنة الشرطة صعبة بزاف على المرأة، تتبدل مع الخدمة ومتوالمهاش" وأيضاً تصريح مبحوث آخر (ذكر 35 سنة) "أنا كي نشوف امرأة في الطريق وبلا حجاب وبهذا الزي منبغيش ونشوف قاع الناس تشوف فيها عليها نرفضها ". ويمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى ثقافة المجتمع الجزائري وما تحمله هذه الثقافة من عادات، قيم وتقاليد لا زال الأفراد متمسكين بها رغم ادعائهم الحداثة والتغيير، وهذا ما يظهر في تمثلاتهم واتجاهاتهم، وهنا لابد من فهم المجتمع الجزائري وما يحمله من تراكمات ثقافية أثرت على تمثلات وقيم أفراد.

وفي سؤالنا للمبحوثين حسب رأيك من هي المرأة التي يناسبها أكثر عمل المرأة الشرطية" يتضح من خلال إجابات المبحوثين أن العزباء هي الأكثر تناسبا لعمل المرأة الشرطية، يُمكن تفسير هذا بوجود توقعات اجتماعية محددة تحدد دور ومكانة كل فئة . فهي تربط مفهوم العزوبية بنوع من المرونة والاستقلالية، مما يجعلها أكثر قابلية لتحمل مسؤوليات وضغوطات هذا العمل، في المقابل نجد النساء المتزوجات ملزمات بمسؤوليات أسرية وقيود اجتماعية تقيدهن وتجعل أداء مهامهن أكثر صعوبة.

ثالثا: عمل المرأة الشرطية بين المجتمع والدين

1 نظرة المجتمع للمرأة الشرطية

مثلت إجابات عينة البحث رفضا لمهنة المرأة الشرطية، وهو ما يشير إلى وجود تحفظات بشأن دور المرأة الشرطية في المجتمع، حيث تؤثر القيم والمعتقدات الاجتماعية، الدينية والثقافية على نظرة الأفراد للمرأة الشرطية، يرجع سبب الرفض إلى تمسك الأفراد بالقيم التقليدية والثقافية التي تعتبر المرأة في هذا الدور خارجة عن الدور المعتاد أي الصورة النمطية التي تراها كربة بيت أو معلمة أو طبيبة. وهذا ما يفسر من

خلال اقتصار دور المرأة التابع للرجل وهذا نتيجة السلطة الأبوية التي تنتج تفضيل مهن على أخرى (محمد جميل أحمد، 2022، ص 948).

من جانب آخر، قد يرى بعض الأفراد ضرورة احترام حقوق المرأة وتقديرها في أي دور تختار أن تلعبه، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الاحترام والتقدير بينهم.

2 الدين كمبرر لإعادة إنتاج نفس القيم :

الدين يشكل مؤسسة أساسية من مؤسسات المجتمع، فهو يمثل نظام للمبادئ التي توجه حياة الفرد والمجتمع. وبما أن الدين يتضمن نصوصاً وتعاليم محددة، فإنه يشكل ثقافة المجتمع، ومن خلال الدين يتم تنظيم العلاقات الاجتماعية والتوجيهات الاجتماعية التي تحكم تصرفات الأفراد وبالتالي، يعتبر الدين جزءاً لا يتجزأ من بنية المجتمع، ويسهم في تشكيل الثقافة والهوية الجماعية. وهذا ما يؤكد الخالد غسان في كتابه "الهابتوس العربي قراءة سوسيو معرفية في القيم والمفاهيم" على أن الدين ثقافة كاملة إنه يتسم بالشمولية من خلال مجموعة العقائد التي يتبناها ومن خلال التصور الذي يقدمه البناء الاجتماعي الإنساني بكل أبعاده وتفاصيله وهو يرسم للمنتمين إليه حدود المسموح والممنوع المحجوب والمرغوب ما أدى إلى تحول التعاليم الدينية إلى قواعد صارمة للفكر والسلوك" (الخالد غسان، 2015، ص 74).

ويعرف الدين من الناحية الأنثروبولوجية على أنه: تلك الدراسة المعمقة للشعوب ومعتقداتها، لأنها تبحث في دراسة كيفية تدخل المعتقدات الدينية في السلوك الاجتماعي والاقتصادي للإنسان أو المجتمع، وماهي علاقتها بالتنشئة الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع؟ وماهو التأثير الذي تمارسه هذه المعتقدات على السلوك الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المدروس. (مهنة يوسف حداد، 2010، ص 28-29).

يبقى التساؤل المطروح لماذا تحضر الحجة الدينية في دراسة موضوع النساء؟ يجب رندة أبوبكر عن هذا السؤال في كتابه "النسوية والدراسات الدينية" يتقاطع البحث النسوي مع الدراسات الدينية لينتج عن ذلك مجال جديد من المعرفة والأبحاث التي تخصصت في تمحيص الأديان وأفكارها وخطاباتها من زاوية "موضع المرأة في المجتمع women's locus (رندة أبو بكر، 2012، ص 15).

حيث يظهر من خلال المقابلات موقف الباحثين ورفضهم لمهنة المرأة الشرطية واعتبارها نموذج موصوم وذلك بالاستناد إلى حجة دينية تدعم عمل المرأة بضوابط شرعية، فإذا كان النص الديني يدعو إلى الالتزام بالزي الشرعي، ويعني ذلك أن تغطي بدنها بثوب لا يشف ما تحته، وعليه فاستخدام كلمة الحجاب

يعني ستر المرأة، هذا بالضبط ما يجعل مهنة المرأة الشرطية مهنة مرفوضة اجتماعيا بسبب نزع الحجاب وهذا ما صرح به المبحوثين، فهي مهنة لا تلتزم بهذا الضابط وهي تدعو إلى نزع الحجاب وهذا ما يجعلها نموذج موصوم وخروج عن ماهو دين .

وما يدعم هذا التصور أيضا هو ثقافة المجتمع، فالدين ليس مجرد مجموعة من العقائد والشعائر، بل هو كيان مجسد اجتماعيا، يتجلى من خلال الممارسات الدينية والتفاعلات الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع، وهذا ما يشير إليه "عبد الغني عماد" أنه بقدر ما يقوم الدين بتشكيل الثقافة وتعبئتها يقوم أيضا شحنها بالرموز والمضامين والقيم، كما يسهم في تشكيل حقلها الخاص داخل الاجتماعي المدني الذي قد لا يكون دينيا خالصا بالضرورة بل هو في الواقع الموضوعي إنما يتكون بالتفاعل مع الحقل الاجتماعي وهو يسهم في تعبئة المثال الجماعي برموز وقيم وعادات (عماد عبد الغني، 2016، ص129)؛ فهو بذلك نسق من المعتقدات والممارسات الدينية التي يمارسها الأفراد، وتشكل لهم أنماط تفكير خاصة بهم تنعكس في تمثلاتهم وقيمهم.

أما بخصوص المؤشر الثاني وهو الاختلاط فإن النص الديني يمنع الخلوة بالرجال بقوله على المرأة المسلمة الالتزام بضوابط الشرع في الأعمال التي تجمع الرجال والنساء في مكان العمل وذلك بعدم الخلوة بينها وبين الرجل، إلا أن هذا حسب المبحوثين لا ينطبق على المرأة الشرطية التي دخلت إلى مجال ينسب إلى الرجال، وضمن فريق عمل رجالي ما يصعب عملية التكيف، ويجعل من هذه المهنة مهنة مرفوضة اجتماعيا.

رابعا: تحليل النتائج:

تؤثر العوامل الاجتماعية والدينية التي يعيش فيها الفرد في تحديد سلوكه وشخصيته، وتؤثر أيضا في تحديد استجاباته وتصرفاته واتجاهاته لظاهرة ما، نفس الأمر ينطبق على مهنة المرأة الشرطية فبالرغم من أن الخطاب السياسي يدعم ويشجع على الولوج لهذه المهنة، إلا أن خطاب الواقع مختلف عن هذا الخطاب الإيديولوجي الذي يساير القوانين الدولية، وهنا لا بد أن نتناول المعطى الاجتماعي والديني الذي اتخذ طابع مترسخ بفعل الهابتوس، والذي أثر في تمثلات الأفراد، حيث اعتبروا مهنة المرأة الشرطية مهنة مرفوضة اجتماعيا ويمكن اعتبارها نموذج موصوم، حيث بقيت المرأة نقطة تجاذب لكل الأعراف والتقاليد التي مازلت تحافظ على مكانة المرأة وضرورة مسايرتها لهذا الخطاب التقليدي، وهذا ما يؤكد الواقع وسعي الأمهات إلى

تلقين وتعليم المعايير والقيم إلى بناتهن، كي يحافظن على دور تمثيل نفس الظروف، حتى أنهن يتدخلون في تخصصات ومهن البنات بحجة العادات والتقاليد، بحجة أن هذه المهنة تتوافق مع عاداتنا وتقاليدنا، ومهن أخرى مرفوضة لا تتوافق مع عاداتنا وربطها بمسألة الشرف الذي اعتبره إميل دوركايم "بتلك الجوانب المقدسة في الحياة الاجتماعية، والتي لا بد من أن نعتبرها مصدر التقسيمات في الأوضاع الاجتماعية ومن خلال مثل هذه المفاهيم المقدسة يتم الحكم على الأفضلية الأخلاقية والتدني الأخلاقي (جون سكوت، 2009، ص309).

تستند هذه الأعراف والتقاليد على الحدود الدينية كفرض الحجاب، منع الاختلاط... حيث يُرَرّ رفض بعض المهن وفقاً لقراءات دينية محددة، حيث تتأثر نظرة المجتمع للمرأة الشرطية بتفاعل هذين البعدين وتعمل على إنتاج نموذج موصوم، يعكس هذا تقييم وتصنيف للمهن المرغوبة اجتماعياً من جهة والغير المرغوبة من جهة أخرى، استناداً إلى القيم والمعتقدات الثقافية السائدة، مما يؤدي إلى تحديد دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

أما بخصوص الفرضية الثانية المتعلقة باختيار المرأة للمهن الذكورية التي تعمل على إنتاج نموذج اجتماعياً موصوماً. وهذا يرجع حسب الباحثين إلى المنظومة الدينية التي ترى أن عمل المرأة في سلك الشرطة هو منافي لتعاليم الدين الإسلامي وعصيان لتقاليد المجتمع، نتحدث هنا عن روايت ثقافية وفهم مجتمعي للدين نتيجة تفسيرات وتأويلات خاطئة، أفرزت نوعاً من الجهل بأصول الإسلام وتعاليمه نتيجة الفهم الضيق والسطحي للنصوص الدينية، هذا التفسير ساهم في تكوين شخصية فرد وتشكيل بنيته الفكرية والثقافية وعلاقاته الاجتماعية اعتماداً على فهم شعبي للدين، وهذا بفضل عملية التنشئة الاجتماعية التي دعمت فكرة الهيمنة الذكورية.

وبالنظر إلى قضية خروج المرأة للعمل وامتهانها لبعض المهن المرفوضة اجتماعياً تحضر الحجة الدينية كأولى الحجج التي يعتمد عليها الفرد الجزائري لتبرير موقفه، فمن خلال إجابات إجابات الباحثين حول عبارة "هل ترى أن الدين عائق أمام التحاق المرأة بسلك الشرطة" نلاحظ أن أغلبية الباحثين يرون أن الدين عائق، حيث يفسر لجوء عينة البحث إلى تفسير هم لمهنة المرأة الشرطية واعتبارها نموذج موصوم بالرجوع إلى المرجعية الدينية والتأكيد على ثلاث مؤشرات أساسية هي الحجاب، الاختلاط، السلوك المسترجل الذي يحمل في طياته عملية محطمة للنماذج الاجتماعية التقليدية التي كانت تحدد دور المرأة في المجتمع كربة بيت

. في مقابل نماذج غير تقليدية ظهرت نتيجة التغير الاجتماعي، ووجدت نفسها في صراع بين ماهو تقليدي وماهو حديثي، بين ماهو مفروض ومعتاد وبين ماهو تمكين وتحرر.

ما نلاحظه أيضا من خلال هذه الدراسة أن نسبة رفض عمل المرأة الشرطية كانت من الجنسين الذكور والإناث على حد سواء، وهذا ما يمكن تفسيره بعملية الضبط الاجتماعي واعتبار كلا من الجنسين صورة لإعادة إنتاج نفس النمط أي عدم تغيير الصورة النمطية للمرأة واستبدالها بنموذج آخر غير تقليدي، وهذا ما يؤكد بيار بورديو " يعتبر أن العضو الاجتماعي هو الفرد الذي يعمل بالتأثير الخارجي والآخرين والتأثير فيهم لأن هابتوس العضو الاجتماعي ماهو إلا نتاج التاريخ الذي يعمل بالتأثير الخارجي والمجموعة وفق خطاطات متولدة من التاريخ ذاته " (الخالد غسان، 2015، ص10).

تلعب الثقافة دور كبير في تمثيلات الأفراد حول عمل المرأة الشرطية، وما تحتويه هذه الثقافة من قيم وعادات تجعل منها نموذج مرفوض ومهنة لا يجذب الولوج إليها خاصة بالنسبة للمرأة في ظل سياق اجتماعي نابع من الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري .

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا أن موقف المجتمع الجزائري اتجاه عمل المرأة الشرطية يتحدد كنتيجة تفاعل رواسب ثقافية واجتماعية سابقة ميزت مسار المجتمع الجزائري مع اعتبارات دينية واجتماعية، كل هذا أدى إلى اعتبار مهنة المرأة الشرطية مهنة مرفوضة ونموذج موصوم، وهذا ما يؤكد ارتباط عمل المرأة بالمنظومة القيمية المتمثلة في الثقافة الأبوية، تمثيلات المحيط القرابي، التقاليد الموروثة، رأسمال العلائقي المتمثل في أفكار المجتمع حيث نوجز أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية :

1-خطت المرأة في الجزائر خطوات هامة في مجال العمل وحاولت الدخول إلى شتى المجالات وهذا ما مكنها من إبراز قدراتها العلمية والعملية حيث تقلدت مختلف المناصب في العمل في الإدارات والجامعات وحتى في صفوف الأمن الوطني، وهذا بفضل تشجيع سياسة الدولة الجزائرية التي فتحت لها المجال بفضل النصوص والقوانين التي تدعم سياسة تمكين المرأة، إلا أن هذا لا يكفي وهو ما يضعنا أمام إشكالية تكيف النصوص والقوانين مع التغير على مستوى الذهنيات التي تتأثر بالمنظومة القيمية للمجتمع.

2-رغم أن المرأة الشرطية تعمل في مؤسسة رسمية وتخضع لها تنظيما وتسييرا إلا أنها لا زالت تحكمها معايير وقيم تقليدية سائدة في مجتمع جزائري لا زال مجتمع أبوي يسيطر فيه الرجل بناء على التقاليد والأعراف الاجتماعية.

3-المجتمع الجزائري لا زال مجتمع تقليدي يعاني من الرواسب النفسية العالقة بذهنية الأفراد الذين لا زالوا يحكمون على أن مهنة الشرطة مهنة رجالية محضة وفيه تضطر المرأة على التخلي عن الحجاب، هذه الأحكام يدعمها الفرد الجزائري ويرجعها للمرجعية الدينية التي تنشأ عليها، ما يجعلها نموذج مرفوض اجتماعيا .

4-الشرطية في ميزان المجتمع تقيم حسب الأعراف السائدة من خلال المواقف الاجتماعية للنساء الشرطيات وهو ما يلاحظه الأفراد من مشاهد يومية لأعوان الشرطة النساء اللواتي يقفن يوميا لتنظيم حركة المرور بزي شرطة غير مستور حسبهم بدون حجاب، وهو ما لا يقبله الفرد الجزائري بالاستناد إلى مرجعية دينية وهي عمل المرأة بضوابط شرعية ومرجعية اجتماعية تحبذ عمل المرأة في مجال التعليم والطب، ما يجعل مهنة المرأة الشرطية نموذج مرفوض اجتماعيا.

5-يفرض النموذج الموصوم على المرأة قيودا اجتماعية تحول دون قبولها كعنصر فعال في قطاع الأمن والشرطة، حيث تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية أن هذا الرفض لا علاقة له بالجنس أو المستوى التعليمي بقدر ما هو متعلق بتحفظات دينية وثقافية فرضتها عملية التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي ونخص بالذكر قضية نزع الحجاب، الاختلاط، السلوك المسترجل .

6-الأسرة الجزائرية تحترم ولا تناقض تلك القيم الاجتماعية والدينية التي توارثتها وتعمل على نقلها من جيل إلى جيل آخر بفضل التنشئة الاجتماعية وهو ما نفسره من خلال نتائج هذه الدراسة التي أكدت رفض مهنة المرأة الشرطية من طرف الذكور والإناث على حد سواء.

7-المرأة الشرطية تواجه تحديات ورهانات لا تفرضها مكانتها وموقعها الاجتماعي داخل المؤسسة فحسب، بل لكونها تعمل في وسط لا زال تهيمن عليه تصورات تقليدية تصنف مهنة المرأة الشرطية كنموذج موصوم، طبعاً هذه التصورات لا تتماشى مع منطق الحداثة الذي يدعيه ويبيده الفرد الجزائري من تفتح إلا أن الواقع يثبت تمسكه بقيم تقليدية ذات مرجعية دينية واجتماعية يقيم من خلالها المهن المناسبة للمرأة .

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة نقترح إجراء بعض البحوث والدراسات التي يثيرها عمل المرأة الشرطية وهي كالتالي:

- 1- اجراء دراسات في البحث عن موضوع أثر الرواسب الثقافية في عمل المرأة الشرطية في مجتمع بحث آخر.
- 2- اجراء دراسات لدور ومكانة المرأة الشرطية داخل المجتمع الجزائري وربطها بمسألة المنظومة القيمية والدينية للمجتمع الجزائري.
- 3- اجراء دراسات للتحديات المهنية، الاجتماعية والنفسية التي تواجه المرأة الشرطية في المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع:

1. الخالد غسان، (2015)، الهابتوس العربي قراءة سوسيو معرفية في القيم والمفاهيم، بيروت، منتدى المعارف.
2. الفيروز آبادي مجد الدين، (2008)، القاموس والمحيط، القاهرة، دار الحديث للنشر.
3. أنتوني غيدنز، صاتن فيليب، (2018)، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، تر:محمود الخوادي، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. جون سكوت، (2009) علم اجتماع المفاهيم الأساسية، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
5. رشيد زرواتي، (2002)، تدريبات على منهجية البحث في علم الاجتماع، الجزائر، دار هومة للنشر.
6. رندة أبوبكر (2012)، النسوية والدراسات الدينية، مصر، دار الكتب المصرية .
7. عائشة التايب، (2011)، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، القاهرة، منظمة المرأة العربية.
8. عماد عبد الغني، (2016)، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

9. مارشال جوردون، (2000)، موسوعة علم الاجتماع المجلد الثاني، تر: محمد الجوهري وآخرون، ، القاهرة، المشروع القومي للترجمة.
10. محمد جميل أحمد، (2022)، النظرية النسوية واتجاهاتها - بحث في الانتروبولوجيا الثقافية - ، مجلة كلية اليرموك، المجلد 18، العدد الخامس ، ص 939-958.
11. مصطفى بوتفنوشت، (1984)، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، تر: أحمد دمري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
12. مهنة يوسف حداد، (2010)، الأنثروبولوجيا الدينية أو العلاقة التبادلية بين ظاهرتي الحضارة والديانة، إربد-الأردن، حمادة للدراسات الجامعية.
13. موريس أنجيس، (2004)، منهجية البحث في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، ، الجزائر، دار القصبة للنشر.